



مُقْدِمَةُ الْكِتَابِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبِهِ نَسْتَعِينُ

قالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، مُفْتَى الْأَنَامِ، أَوْحَدُ عَصْرِهِ، وَفَرِيدُ دَهْرِهِ، نَاصِرُ السُّنْنَةِ، وَقَامِعُ الْبِدْعَةِ، تَقْيُّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَاسِ أَحْمَدُ بْنُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ شَهَابِ الدِّينِ عَبْدِ الْحَلِيلِ بْنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، مَجْدُ الدِّينِ، أَبِي الْبَرَّ كَاتِبُ عَبْدِ السَّلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَانِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ -:

قالَ فضيلةُ الشَّيْخِ الْعَالِمِ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثَيمِينَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمَيْنَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَا بَعْدُ: فَغَيْرُ خَافِ عَلَى الْجَمِيعِ حَيَاةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحْمَهُ اللَّهُ، وَمَقَامَاتُهُ فِي الْإِسْلَامِ، هِجَومًا عَلَى الْأَعْدَاءِ وَدِفَاعًا عَنِ الْإِسْلَامِ، فَكَلَامُهُ رَحْمَهُ اللَّهُ دَائِرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، بَلْ مُؤْلَفَاتُهُ كُلُّهَا:

■ إِمَامًا دِفَاعًا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَذَلِكَ مَا أَلْفَهُ فِي بَابِ الرُّدُودِ؛ مثِلَّ رَدِّهِ عَلَى الرِّافِضِيِّ فِي كِتَابِهِ (*مِنْهاجُ السُّنْنَةِ*)، وَرَدِّهِ عَلَى الرَّازِيِّ فِي (*نَفْضِ التَّأْسِيسِ*) وَغَيْرِهِ مِنَ الْكِتَابِ الْمُعْرُوفَةِ.

الحمدُ للهِ [١]

▪ وإنما هجومًا على الباطل، يؤلف تاليًا جديداً ليس بردًّا، لكن ليثبت فيه الحقَّ ويبطل الباطلَ.

ومقاماته معروفة، كما في ترجمته، لأنَّه قد ترجم العلماء له بتراتِيجَ مستقلةً، وبتراتِيجَ ضمن من ترجم له من أهلِ العلمِ.

[١] قوله: «الحمدُ للهِ» جملة اسمية مكونة من مبدأ وخبر، والجملة الاسمية تفيد الثبوت والاستمرار، يعني: أن الوصف بالكمال والفضل والإحسان مُستَحِقٌ لله، فالحمدُ وصفٌ، والوصف بالكمال وصفٌ؛ لأنَّ المحمودَ يُحْمَدُ على كمالِه وعلى فضليه وإنعاميه، فالحمدُ الذي هو الوصف بالكمال والفضل لله وحدهُ، وكلُّ من سواه فيما فيه من الكمال والفضل فإنه مِنَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فالمحمودُ لذاته هو الله عَزَّوجَلَ ولهذا أتى بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت والاستمرار وعلى الحضر أيضاً.

ولا يصحُّ أن نقول: إنَّ الحمدَ هو الوصفُ بالثناء؛ لأنَّه ثبتَ في الصحيحِ مِنْ حديث أبي هريرةَ أنَّ الله تعالى يقول: «قَالَ اللَّهُ عَزَّوجَلَ: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَنِصْفُهَا لِي وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْمَلَائِكَ﴾، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: حِلَّدِنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ﴾، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿مَتَّلِكُ يَوْمَ الدِّينِ﴾، قَالَ: بَحْدِنِي عَبْدِي - وَقَالَ مَرْءَةٌ فَوَضَّأَ إِلَيَّ عَبْدِي»^(١)، فجعل هناك فرقاً بين الحمد والثناء، وتفسيرُ الحمد بالثناء الجميل خطأ؛ لأنَّ الثناء لا يكون إلا بتكرارِ الحمد و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْمَلَائِكَ﴾، جعلها الله ثناءً.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٤).

نَحْمَدُهُ [١] وَنَسْتَعِينُهُ [٢] وَنَسْتَغْفِرُهُ [٣]، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا [٤]،

[١] قوله: «نَحْمَدُهُ» جملة فِعلِيَّةٌ، وقد أَوَّلًا بِالجملة الاسميَّة الدالَّة على الشُّبُوت والاستمرار، ثم أتى بِالجملة الفعلية الدالَّة على التَّجَدُّد، كأنَّ القائل يقول بعد أن أثبَّ لله الحمد، أَعُودُ فَأَحْمَدُ أيضًا، فصارت «نَحْمَدُهُ» جملة فِعلِيَّةٌ تفيدُ التَّجَدُّد؛ لأنَّ الإِنْسَان لَا وَضَفَّ الله بالحمدِ بعد ذَلِكِ، عاد مَرَّةً أُخْرَى فَحَمَدَهُ حَمْدًا.

[٢] قوله: «نَسْتَعِينُهُ» نطلبُ منه العونَ.

[٣] «وَنَسْتَغْفِرُهُ» نطلبُ منه المغفرةَ.

وَمَا هِيَ الْمَغْفِرَةُ؟ هِيَ السَّرُّ مَعَ التَّجَاوِزِ، إِذَا قَلَتْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي فِيمَنْهُ أَسْتُرُ الذُّنُوبَ وَتَجَاوِزُهُ، لَا بُدَّ مِنْ سَرِّ وَتَجَاوِزٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يُسْتُرُ عَنِ النَّاسِ وَيَتَجَاوِزُ عَنْهُمْ فَلَا يَعْاقِبُهُمْ، إِذَنَ: الْمَغْفِرَةُ سَرُّ الذَّنْبِ وَالتَّجَاوِزُ عَنِ الْعَقُوبَةِ، وَلَا يَصْحُّ أَنْ نَقُولَ السَّرُّ فَقْطًا؛ لِأَنَّهَا مَأْخُوذَةٌ مِنَ الْمُغْفِرِ، وَالْمُغْفِرُ: هُوَ مَا يَوْضَعُ عَلَى الرَّأْسِ عِنْدَ الْحَرْبِ، وَهَذَا الْمُغْفِرُ يَفِيدُ الرَّأْسَ السَّرَّ وَالْوِقَايَةَ أيضًا، فِي الْوِقَايَةِ عَدْمُ الْمَوَاحِذَةِ.

وَعَلَى هَذَا نَقُولُ «وَنَسْتَغْفِرُهُ»: أَيْ: نَسْأَلُهُ الْمَغْفِرَةَ، وَهِيَ: سَرُّ الذُّنُوبِ مَعَ التَّجَاوِزِ عَنْهَا، فَلَا يَؤَاخِذُ عَلَيْهَا.

[٤] قوله: «وَنَعُوذُ»: بِمَعْنَى نَلْجَأُ أَوْ نَعَتِصُمُ «مِنْ شُرُورِ» جَمْعُ شَرٍّ، «أَنْفُسِنَا» وَالنَّفْسُ فِيهَا شَرٌّ، وَفِيهَا خَيْرٌ، فَالنَّفْسُ الْمَطْمَئِنَةُ فِيهَا خَيْرٌ، وَالنَّفْسُ الْلَّوَامَةُ فِيهَا شَرٌّ، وَقِيلَ: إِنَّ النَّفْسَ الْأَمَارَةَ هِيَ الَّتِي فِيهَا الشَّرُّ، وَالنَّفْسُ الْلَّوَامَةُ تَلُومُ فَقْطًا؛ لِأَنَّ الإِنْسَانَ فِيهِ ثَلَاثَ قُوَّى:

■ قُوَّةٌ تَأْمُرُهُ بِالسُّوءِ، وَهَذِهِ هِيَ النَّفْسُ الْأَمَارَةُ.

وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا^[١]، مَنْ يَهْدِي اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَّهُ^[٢]، وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِيًّا لَّهُ^[٣]،

■ وقوف تأموره بالخير، وهذه هي النفس المطمئنة.

■ وقوفة تلومه إذا فعلَ الخير، أو إذا فَعَلَ الشَّرَّ، أو إذا فَوَّتَ الخير، وهذه هي النفس اللَّوَامَةُ.

وكلها مذكورة في القرآن: «وَمَا أَبْرَى ثُقْنَى إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَارَةٌ بِالشَّوَءِ» [يوسف: ٥٣]، «بِإِيمَانِهَا النَّفْسُ الْمُطَمِئِنَةُ» [الفجر: ٢٧]، «لَا أُقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ۝ وَلَا أُقِيمُ بِإِنْقِسَمَةِ الْلَّوَامَةِ» [القيمة: ١-٢]، فالنفس فيها شُورٌ، والعبد يستعيذ بالله من شرّها؛ لأنَّ الله إن لم يعصمه من شرّها أهلكته.

[١] قوله: «وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا» هل المراد من سيئات أعمالنا: أن نفعلها، أو المراد من سيئات أعمالنا: عقوبة سيئات أعمالنا؟ الجواب: كلا الأمرين، من السيئات فعلاً، ومن السيئات عقوبة، من سيئات أعمالنا أن نفعلها، أو أن يقع بنا عذابك منها.

[٢] قوله: «مَنْ يَهْدِي اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَّهُ» هذا فيه تفویض الأمر إلى الله تبارک وتعالى في الهدایة، يعني: من يقدّر هدایته فلا مُضِلٌّ له، ومن يهدي بالفعل أيضاً فلا أحد يستطيع أن يتسلل من هذه الهدایة، فالمراد هي الهدایة تقديرًا أو فعلًا واقعًا، فمن قدرَ الله أن يهديه فلا يستطيع أحدًا أن يضرِّه عن الصراط المستقيم، والذي هداه الله بالفعل لا يستطيع أحدًا أيضًا أن يتسلل من هذه الهدایة، فهو شامل للأمررين.

[٣] قوله: «وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِيًّا لَّهُ» مَنْ يُقدّر الله له الإضلal أو الضلال فإنه لا أحد يهديه، وكذلك من أضلَّه الله فعلًا فلا أحد يتسلل من هذا الضلال؛ لأنَّ الله تعالى هو الذي له الأمر وحده.

وجملة: «وَمَنْ يُضْلِلُ» لا حُجَّةَ فيها للعصاة الصَّالِلِ إذا قالوا: «مَنْ يَهْدِي اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِيَ لَهُ»؛ لأنَّ الله تعالى قد جعل للهداية أسباباً وللضلالة أسباباً وأعلمك بها وأقدرك عليها، وبين لك هذه الأسباب، كما قال: «وَهَدَيْتَهُ أَنَجِدِينَ» [البلد: ١٠]، أي: طريقُ الخير والشرّ، وقال: «إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا» [الإِنسان: ٣]، يعني: سواء كان شاكراً أو كافوراً فقد هداهُ الله السبيل وبينه له؛ وهذا يقولُ الله عَزَّ وَجَلَّ في الصَّالِلِينَ: «فَلَمَّا زَاغُوا أَرَاغَ اللَّهُ قُوَّتِهِمْ» [الصف: ٥]. إذن هم السبب في أن الله تعالى يضلُّهم.

ولهذا تجدُ هؤلاء العصاة الذين يحتجُون بالقدر ويقولون: من يُضليل الله فلا هادي له، تجدُهم في صالح دُنياهم لا يحتجُون بالقدر، وفي صالح دينهم يحتجُون بالقدر، ولا يفعلون ما هو من صالح دينهم، ويفعلون ما يرون من صالح دُنياهم، فالطريق الذي فيه قطاع طريق وفيه مطاب وفيه موت، فلا شك أنه لن يسلكهُ، بل يسلكُ الطريق الأسلم المعبد، لو كان أمامك طريقان إلى (الرياض)، طريق كلُّه أشواك ومخوف، وطريق آمن ومحبد، ووقفنا عند سور البلد وقلنا لهم: الذي يحب السلامة يذهب من هذا الطريق، والذي يحب الهالك يذهب من هذا الطريق، فالصاللون الذين يحتجُون بالقدر سيدهبون من طريق السلامة ولا يذهبون من طريق الهالك، ولا يقولون هذا مقدار علينا.

هذا مثال، وكذلِك الشَّرْعُ، فلو قيل: إنك لو سلكت هذا الطريق تصلك إلى الجنة، ولو سلكت هذا تصل إلى النار، فأنت الآن بين طرِيقَيْنِ فاسلك التي تُبغي منهم، فلا شك أن المؤمن يسلك طريق الخير وطريق الجنة، وذاك يسلك طريق النار،

..... وَأَشْهَدُ [١] أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ [٢] ..

ثم يمتحن علينا بالقدر، وهذا احتجاج باطل بلا شك.

فكم أنت في أمور دُنياك تختار لنفسك ما تراه أسلماً وأصلحاً، إذن فيجب عليك أن تختار لدينك ما تراه أسلماً وأصلحاً.

[١] قوله: «وَأَشْهَدُ»، في نسخة «نَشَهَدُ»، والرواية ثبتت: «وَأَشْهَدُ» والسبب أنه في أول الخطبة قال: «نَحْمَدُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَسْتَعِينُهُ» وهنا قال: «وَأَشْهَدُ» لأنَّ الأنسب لمقام التَّوْحِيد: توحيد الفعل، إذا قلت: (أشهد) فهذا فعل توحيد، وإذا قلت: (نشهد) فهذا جمع للفعل؛ فلذلك قد جاء في الرواية بـ(أشهد) دون (نشهد).

[٢] قوله: «أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ» إِلَهٌ بمعنى (مألوه): معبود، فهو (فعال) بمعنى (مفعول).

وهل يأتي (فعال) في اللغة العربية بمعنى مفعول؟

الجواب: أن (فعال) تأتي بمعنى (مفعول) بكثرة في اللغة العربية، ومثاله: «عِنْدِي غِرَاسٌ مِنَ النَّخْلِ» فهي بمعنى (مغروس).

والحصر في «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أي: لا معبود إلا الله، هذا الحصر هنا على رأي أكثر المقدرين: حصر إضافي، والفرق بين الحصر الإضافي والحصر الحقيقي أنَّ الحصر الحقيقي يكون الحصر فيه بحسب الواقع والحقيقة، أما الإضافي فيكون حضراً حسب إضافة لشيء معين.

فمثلاً إذا قلت: لا شمس إلا هذه، وهذا حصر صحيح حقيقي.

وإذا قلنا: لا شجاع إلا خالد بن الوليد. فالحصر إضافي؛ لأنَّه يوجد شجاعان

..... وَحْدَهٌ [١] لَا شَرِيكَ لَهُ [٢]، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً [٣] عَبْدُهٌ [٤]

غيره، لكنَّ هذا الحصر الإضافي بالنسبة إلى شيءٍ معينٍ، فنهنا بالنسبة مثلاً إلى وقعة اليرموك، فليس هناك شجاعٌ غيرهُ مثلاً، فالإضافي معناه أنَّه بالإضافة إلى شيءٍ معينٍ، ومثله «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ».

فإذا قلنا: لا معبودٌ إلا اللهُ، فقيل: أليست الأشجارُ تُعبدُ؟

الجواب: بلى تُعبدُ، وكذلك الأصنامُ تُعبدُ، والملائكة تُعبدُ، والرُّسلُ يُعبدون، والأولياءُ يُعبدون إلى آخرِه، فكيف نقول: لا معبودٌ إلا اللهُ؟

الحصرُ إذنُ ليس حقيقياً بل إضافياً، ومعنى الإضافة هنا: أي: لا معبودٌ يستحقُ العبادةَ إلا اللهُ، كُلُّ المعبوداتِ غيرهُ - وإن سميتْ آلهةً - فإنها ليست إلا كما قال الله تعالى: «إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ» [النجم: ٢٣]، وإنَّ فليستْ آلهةً يعني: لأنَّها لا تستحقُ أن تكون آلة، فالمشرك يقول: هذه الشجرةُ إلهٌ يستحقُ العبادةَ، فنقول: أنت وإن سميتها إلهاً فليستْ إلهاً حقيقةً، فلا إلهٌ حقيقةً إلا اللهُ.

[١] قوله: «وَحْدَهٌ» فيها تأكيدٌ للنفي، يعني: معناه أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَعَالَى لَا يُوجَدُ إِلَهٌ إِلَّا هو وَحْدَهُ.

[٢] قوله: «لَا شَرِيكَ لَهُ» تأكيدٌ لـ(«وَحْدَهٌ»)، يعني: أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَعَالَى لَا يُوجَدُ إِلَهٌ إِلَّا هو وَحْدَهُ لَا شريكَ له؛ تحقيقاً للتَّوحيد.

[٣] قوله: «مُحَمَّداً» هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْهَاشِمِيُّ الْقَرَشِيُّ.

[٤] قوله: «عَبْدُهٌ»، هذه العبوديةُ خاصةٌ، وهي أيضاً متضمنةً للعبودية العامة؛ لأنَّ كُلَّ ذي عبوديةٍ خاصةٍ فيه العبوديةُ العامةُ، ولا عكسَ، عندما نقول مثلاً: هذا

وَرَسُولُهُ[١]، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا[٢].

الرَّجُلُ الْكَافِرُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بِالْمَعْنَى الْعَامِ: «إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا إِنَّهُ أَنِّي الرَّحْمَنِ عَبْدًا» [مريم: ٩٣]، لَكِنْ بِالْمَعْنَى الْخَاصِّ لِيْسَ عَبْدًا لِلَّهِ، عِنْدَمَا نَقُولُ: هَذَا الْمُؤْمِنُ عَبْدُ اللَّهِ. يَكُونُ بِالْمَعْنَى الْخَاصِّ وَالْعَامِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَرَسُولُهُ» أَيْ: مُرْسَلُهُ، أَرْسَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ -.

[٢] الْمُؤْلَفُ رَحْمَةُ اللَّهِ دَائِمًا يُصَدِّرُ كُتُبَهُ بِهَذِهِ الْخُطُبَةِ، الَّتِي هِيَ خُطُبَةُ الْحَاجَةِ، كَمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَلِمْنَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْخُطُبَةَ لِلْحَاجَةِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا»^(١).

وَهَذِهِ الْخُطُبَةُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُقَدِّمَهَا بَيْنَ يَدَيِ حَاجَاتِهِ عِنْدَمَا يَرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِكَلْمَةٍ فِي مَحْفَلٍ، كَذَلِكَ عِنْدَمَا يَرِيدُ أَنْ يَعْقِدَ نِكَاحًا فَإِنَّهُ يَقُولُ هَذِهِ الْخُطُبَةُ، وَيَقْرَأُ أَيْضًا ثَلَاثَ آيَاتٍ، لَكِنَّ الْمُؤْلَفَ رَحْمَةُ اللَّهِ لَمْ يَذْكُرْهَا، وَهِيَ:

الآية الأولى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقُولُوا اللَّهُ حَقٌّ تَقُولُونَ وَلَا تَمُؤْنُ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ»

[آل عمران: ١٠٢].

الآية الثانية: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَتَقُولُوْرِيْكُمُ الَّذِي خَلَقْكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَهُ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأَتَقُولُوا اللَّهُ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْضَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا» [النساء: ١].

الآية الثالثة: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقُولُوا اللَّهُ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا^(٢) يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا» [الأحزاب: ٧١-٧٠].

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ تَخْفِيفِ الصَّلَاةِ وَالْخُطُبَةِ، رَقْمُ (٨٦٨).

أَمَّا بَعْدُ^[١]: فَقَدْ سَأَلَنِي مَنْ تَعَيَّنَتْ إِجَابَتُهُمْ^[٢] أَنْ أَكْتُبَ لَهُمْ مَضْمُونَ مَا سَمِعُوهُ مِنِّي فِي بَعْضِ الْمَجَالِسِ؛ مِنَ الْكَلَامِ فِي التَّوْحِيدِ وَالصَّفَاتِ، وَفِي الشَّرْعِ وَالْقَدَرِ^[٣]؛ لِمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَى تَحْقِيقِ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ^[٤]، وَكَثْرَةِ الإِضْطِرَابِ فِيهِمَا.

[١] قوله: «أَمَّا بَعْدُ» يُؤْتَى بها للانتقال إلى الغرض وهو:

[٢] قوله: «فَقَدْ سَأَلَنِي مَنْ تَعَيَّنَتْ إِجَابَتُهُمْ» لم يُبَيِّنِ الْمُؤْلِفُ رَحْمَةُ اللَّهِ مَنْ هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ، لَكِنْ قَالَ: «مَنْ تَعَيَّنَتْ إِجَابَتُهُمْ» يَعْنِي: وَجَبَتْ عَلَيَّ إِجَابَتُهُمْ، وَهُلْ هُوَ لَشَرِفِهِمْ وَوِجَادِهِمْ إِلَى مَا سَأَلُوهُ؟

الجواب: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَحَاجَتِهِمْ إِلَى مَا سَأَلُوا؛ لَأَنَّ مَنْ سَأَلَ عِلْمًا وَهُوَ يَقْصُدُ الْحَقَّ وَجَبَ عَلَى الْمَسْئُولِ أَنْ يَحْبِبَ، وَالظَّاهِرُ -وَاللهُ أَعْلَمُ- أَنَّ هَؤُلَاءِ السَّائِلِينَ كَانُوا مِنْ أَهْلِ تَدْمُرٍ؛ وَهَذَا سَمِّيَ الْكِتَابُ بِالْتَّدْمُرِيَّةِ، وَتَدْمُرُ مِنْ قُرَى حَلْبِ الشَّامِ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ إِلَى الْآنِ.

[٣] قوله: «أَنْ أَكْتُبَ لَهُمْ مَضْمُونَ مَا سَمِعُوهُ مِنِّي فِي بَعْضِ الْمَجَالِسِ؛ مِنَ الْكَلَامِ فِي التَّوْحِيدِ وَالصَّفَاتِ وَفِي الشَّرْعِ وَالْقَدَرِ» فِي هَذِهِ الْجَملَةِ بِيَانُ سَبِّ تَالِيفِ الْمُؤْلِفِ رَحْمَةُ اللَّهِ لِهَذَا الْكِتَابِ: أَنَّهُ سَأَلَهُ مَنْ تَعَيَّنَتْ إِجَابَتُهُمْ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ بَعْضَ مَا سَمِعُوهُ مِنْهُ فِي هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ:

▪ الْكَلَامُ فِي التَّوْحِيدِ وَالصَّفَاتِ.

▪ الْكَلَامُ فِي الشَّرْعِ وَالْقَدَرِ.

[٤] أَوْلًا: «لِمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَى تَحْقِيقِ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ» الْحَاجَةُ إِلَى تَحْقِيقِ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ، يَعْنِي: لَأَنَّ الْحَاجَةَ مَا سَأَلَهُ إِلَى تَحْقِيقِهِمَا.

فِإِنَّهُمَا مَعَ حَاجَةٍ كُلُّ أَحَدٍ إِلَيْهِمَا^[١]، وَمَعَ أَنَّ أَهْلَ النَّظَرِ وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِبَادَةِ^[٢]، لَا بُدَّ أَنْ يَخْطُرَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَوَاطِرِ وَالْأَقْوَالِ مَا يَحْتَاجُونَ مَعَهُ إِلَى بَيَانِ الْهُدَى مِنَ الضَّلَالِ، لَا سِيمَّا مَعَ كُثْرَةِ مَنْ خَاصَّ فِي ذَلِكَ بِالْحَقِّ تَارَةً وَبِالْبَاطِلِ تَارَاتٍ، وَمَا يَعْتَرِي الْقُلُوبَ فِي ذَلِكَ مِنَ الشُّبُهَ الَّتِي تُوقِعُهَا فِي أَنْوَاعِ الضَّلَالَاتِ^[٣].

ثانيًا: «وَكُثْرَةُ الاضطرابِ فِيهَا» الاضطرابُ معناه: الاختلافُ، وهو اختلافُ العلماء في هذين الأصلينِ، وهما التَّوْحِيدُ والصَّفاتُ، والشَّرْعُ والقدرُ، والعلماءُ مضطربُونَ فِيهَا، فلما دَعَتِ الحاجَةُ واضطربَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَسْتَعِينُوا بِأَحَدٍ يُبَيِّنُ، فلو لم تَكُنِ الحاجَةُ مَائِسَةً إِلَى هذينِ الأصلينِ لَمَا كَانَتِ الحاجَةُ مَائِسَةً إِلَى معرفَتِهِمَا، ولو كَانَ الْعُلَمَاءُ مُتَفَقُونَ فِيهَا عَلَى شَيْءٍ لَمَا كَانَتِ الحاجَةُ أَيْضًا دَاعِيَةً إِلَى ذاكِ الْبَيَانِ، فلما مَسَّتِ الحاجَةُ إِلَيْهَا واضطربَ النَّاسُ فِيهَا صَارَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَتَبَيَّنَ الْحَقُّ فِيهَا.

[١] قوله: «فِإِنَّهُمَا مَعَ حَاجَةٍ كُلُّ أَحَدٍ إِلَيْهِمَا» هذا يعودُ إلى قوله: «لِمِسِيسِ الْحَاجَةِ».

[٢] قوله: «وَمَعَ أَنَّ أَهْلَ النَّظَرِ وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِبَادَةِ» عائدٌ على قوله: «وَكُثْرَةُ الاضطرابِ» لأنَّ كُلَّ واحدٍ فِي الحقيقةِ يَرِدُ فِي قَلْبِهِ أو يَرِدُ عَلَى لِسَانِهِ مِنَ الْخَوْضِ فِي هذينِ الأصلينِ مَا هُو خَلَفُ الْحَقِّ أَحِيانًا.

[٣] حتى في عهدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الْأَصْلَاحُ وَالسَّلَامُ الصَّحَابَةُ جَاؤُوا يَشْكُونَ إِلَى الرَّسُولِ شَيْئًا الرَّجُلُ مِنْهُمْ: «يَخِرُّ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَفْوَهَ بِهِ»^(١)، مِنَ الشُّبُهَاتِ الَّتِي

(١) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (١٠٢٢/٣)، وأبو يعلى (٤/١٥٦).

فالكلام في باب التوحيد والصفات: هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات^[١].

يلقيها الشيطان في قلب الإنسان، فبعض الناس يهديه الله، وبعض الناس يضل، فيكون كما قال الشيخ رحمة الله: «لَا بُدَّ أَنْ يَخْطُرَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنَ الْخَوَاطِرِ وَالْأَقْوَالِ مَا يَخْتَاجُونَ مَعْهُ إِلَى بَيَانِ الْهُدَى مِنَ الْضَّلَالِ لَا سِيَّما مَعَ كُثْرَةِ مَنْ خَاضَ فِي ذَلِكَ بِالْحَقِّ تَارَةً وَبِالْبَاطِلِ تَارَاتٍ، وَمَا يَعْرِي الْقُلُوبَ فِي ذَلِكَ مِنَ الشُّبُهِ الَّتِي تُوقِعُهَا فِي أَنْواعِ الْضَّلَالَاتِ».

الجملة من: «أما بعد» إلى: «أنواع الضلالات» تتضمن مسالتين:

أولاً: السبب في تأليف المؤلف رحمة الله لهذا الكتاب، وهو أنه سأله بعض من تعنت إجابته أن يكتب في باب التوحيد والصفات وفي باب الشرع والقدر.

الثانية: سبب وجوب الإجابة على السؤال.

وهل المؤلف يجب عليه أن يجيب على هذا، ولا ي شيء؟

يجب، ولسبعين أيضا هما:

الأول: مسيس الحاجة إلى بيان هذين الأصلين.

الثاني: اضطراب الناس في هذين الأصلين، يعني: اختلاف أقوالهم وهذا اضطراب في الحقيقة منشأه ما يخطئ في البال من هذه الشبه، وما يكتب أو يقال من هذه الشبه.

[١] قال المؤلف رحمة الله: «فالكلام في باب التوحيد والصفات: هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات» ولا بد من الانتباه لهذه الجملة لأنها مهمّة جدًا تحتاج إلى معنى في الفهم، فالكلام في التوحيد والصفات هل هو طلب وإرادة أم إثبات ونفي؟

والجواب: باب التَّوْحِيد والصَّفَاتِ هو في الحقيقة من باب الخبر الدَّائِر بين النَّفْي والإثبات، فالْتَوْحِيدُ أساسه (لَا إِلَه إِلَّا اللهُ)، و(لَا إِلَه إِلَّا اللهُ) خَبَرٌ عن الله تعالى بأنه سميع بصيرٌ غفورٌ رَّحِيمٌ، كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، هذا أيضًا خبرٌ.

والمؤلف يقول: الكلامُ في باب التَّوْحِيد والصَّفَاتِ مِن باب الخبر الدَّائِر بين النَّفْي والإثبات، فقولُه تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، قلنا هذا إثباتٌ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، هذا نفيٌ، ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، نفيٌ أيضًا، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْأَنْعَمَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا يَنْهَا مِنْ سَبَّابَةٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، نفيٌ أيضًا.

إِذْنُ في باب الصَّفَاتِ الكلامُ فيها دائِرٌ بين الإثبات والنَّفْي، وإذا شئنا مِثلاً فهو مثل قولِه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ليس كمثلِه شيءٌ: نفيٌ، وهو السَّمِيعُ الْبَصِيرُ: إثباتٌ.

وكقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ① اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١-٢]، إثباتٌ، ﴿لَمْ يَكُلُّدْ وَلَمْ يُولَدْ ② وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣-٤]، نفيٌ.

إِذْن المطلوبُ من الإنْسان هو أن يُصَدِّقَ أو يكذبَ بهذا الخبر المثبت أو المنفيّ، يعني: الخبر الدائِر بين النَّفْي والإثبات يقابل بالتصديق أو التكذيب، كما هو معروفٌ في البلاغة: بأنه ما يحتمل الصدق والكذب بذاته، أو ما يصحُّ أن يقال لقائله: صدقتَ أو كذبتَ.

وَالْكَلَامُ فِي الشَّرْعِ وَالْقَدَرِ: هُوَ مِنْ بَابِ الْطَّلْبِ وَالْإِرَادَةِ: الدَّائِرُ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالْمَحَبَّةِ وَبَيْنَ الْكَرَاهَةِ وَالْبُغْضِ: نَفِيًّا وَإِثْبَاتًا^[١].

[١] الكلام في الشرع والقدر هو من باب الطلب والإرادة الدائير بين الإرادة والمحبة، وبين الكراهة والبغض، والكلام في الشرع والقدر هو أوامر الشرع، افعل كذا، لا تفعل كذا، فهو يدور بين الإرادة والمحبة، هذا قسم، وبين الكراهة والبغض، هذا قسم آخر.

يعني مثلاً: عندما يأمرك الله بأمر إقامـة الصلاة فبأي شيء تقابلـ هذا الأمر، بتصديق أو تكذـيب، أم تقابلـه بإرادة أو كراهة؟

الجواب: تقابلـه بإرادة أو كراهة، إذنـ فبابـ الشرع والقدر من بابـ الطلب الدائير بين الإرادة والقبول أو بين الكراهة والرفض، لكنـ الكلام في بابـ الصفـات وفي بابـ التـوحـيد من بـابـ الخبرـ الدائـير بين النـفي والإثـباتـ المقابلـ بالتصـديـق أو التـكـذـيبـ كما تقدـمـ.

فصارـ هنـاكـ فرقـ بين التـوحـيدـ العـلـميـ الذـي يـقاـبـلـ إـماـ بـالـتـصـديـقـ أوـ التـكـذـيبـ، وـالتـوحـيدـ العـمـليـ الذـي يـقاـبـلـ بـالـقـبـولـ أوـ الرـفـضـ.

الناسـ إـذـا وـجـهـ إـلـيـهمـ الـأـمـرـ بـ(أـقـيمـواـ الصـلـاةـ) تـحدـدـ مـنـ النـاسـ مـنـ يـنـشـرـخـ صـدـرـهـ لـذـلـكـ وـيـجـبـ وـيـقـبـلـ وـيـصـلـيـ، وـمـنـهـمـ مـنـ يـضـيقـ صـدـرـهـ بـذـلـكـ وـلـاـ يـجـبـهـ وـلـاـ يـصـلـيـ؛ لـأـنـهـ مـنـ بـابـ الـطـلـبـ الـمـقـابـلـ بـالـقـبـولـ وـالـتـنـفـيـذـ أـوـ بـالـكـراـهـةـ أـوـ الرـفـضـ.

وـلـاـ بـدـ مـنـ تـصـوـرـ هـذـاـ الـأـمـرـ وـأـنـ كلـ مـاـ فـيـ الـقـرـآنـ مـاـ بـيـنـ شـرـعـ وـقـدـرـ، وـتـوـحـيدـ وـصـفـاتـ، فـبـابـ التـوـحـيدـ وـالـصـفـاتـ الـكـلـامـ فـيـهـ مـنـ بـابـ الـخـبـرـ الدـائـيرـ بـيـنـ النـفـيـ وـالـإـثـباتـ

وَالْإِنْسَانُ يَحْدُو فِي نَفْسِهِ الْفَرْقَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ؛ وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ وَبَيْنَ الْحُبُّ وَالْبُغْضِ وَالْحَسْنَ وَالْمَنْعَ^[١]؛ حَتَّى إِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا النَّوْعِ وَبَيْنَ النَّوْعِ الْآخِرِ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَامَةِ وَالْخَاصَّةِ^[٢]،

من المُخِّيرِ، المُقَابِلُ بِالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ مِنَ الْمُخِّيرِ.

وَبِابُ الشَّرْعِ وَالْقَدْرِ الْكَلَامُ فِيهِ دَائِرٌ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالْمَحَبَّةِ، وَبَيْنَ الْكَرَاهَةِ وَالْبُغْضِ، يَعْنِي: إِما أَنْ يَكُونَ مُرَادًا مُحِبُّوْنَا، وَإِما أَنْ يَكُونَ مَكْرُوهًا مُبغُوضًا.

فَقُولُ الْمُؤْلَفِ رَحْمَةُ اللَّهِ: «نَفْيًا وَإِثْبَاتًا» مَعْنَاهُ: قَدْ تَتَنَفَّيِ الْكَرَاهَةُ وَالْبُغْضُ فَتَأْتِي الْمَحَبَّةُ، وَقَدْ تَتَنَفَّيِ الْمَحَبَّةُ فَيَأْتِي الْبُغْضُ، هَذَا مَعْنَاهُ.

[١] صَحِيحٌ، فَالْإِنْسَانُ يَحْدُو مِنْ نَفْسِهِ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ:

فِي بَابِ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ: يَحْدُو مِنْ نَفْسِهِ أَنْ يَقَابِلَ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ؛ أَوِ التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، عِنْدَمَا يَقُولُ قَائلٌ: اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمْدُ، اللَّهُ سَمِيعٌ، اللَّهُ بَصِيرٌ، هَذَا خَبْرٌ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا» [الْكَهْفُ: ٤٩]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «لَيْسَ كَيْثِلَهُ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الْشُورِيَّ: ١١]، هَذَا أَيْضًا خَبْرٌ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ إِثْبَاتٌ، وَهَذَا نَفْيٌ، يَحْدُو الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ تَتَعَلَّقُ بِهَذَا الشَّيْءِ، إِما مُصْدَقَةٌ وَإِما مُكَذْبَةٌ، إِما أَنْ يُصَدِّقَ بِأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ أَوْ يُكَذِّبُ، إِما أَنْ يُصَدِّقَ بِأَنَّهُ وَمَا رَبِّكَ بِظَلَامٍ أَوْ يُكَذِّبَ.

[٢] يَقُولُ الْمُؤْلَفُ رَحْمَةُ اللَّهِ: «حَتَّى إِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا النَّوْعِ وَبَيْنَ النَّوْعِ الْآخِرِ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَامَةِ وَالْخَاصَّةِ» لَكِنَّ لِيْسَ الْفَرْقُ مَعْرُوفًا عِنْدَنَا الْآنَ، فَنَحْنُ نُعْتَبُ لَا مِنَ الْعَامَةِ وَلَا مِنَ الْخَاصَّةِ بِنَاءً عَلَى قَوْلِ الْمُؤْلَفِ: إِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْإِنْسَانِ أَوْ بَيْنَ الْطَّلَبِ وَالْمُخِّيرِ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَامَةِ وَالْخَاصَّةِ.

وَمَعْرُوفٌ عِنْدَ أَصْنَافِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْعِلْمِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْفُقَهَاءُ فِي كِتَابِ
الْأَيَّانِ^[١]، وَكَمَا ذَكَرُهُ الْمُقْسِمُونَ لِلْكَلَامِ؛ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَالنَّحْوِ وَالْبَيَانِ فَذَكَرُوا
أَنَّ الْكَلَامَ نَوْعَانِ: خَبَرٌ وَإِنْشَاءٌ، وَالْخَبَرُ دَائِرٌ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَالْإِنْشَاءُ أَمْرٌ
أَوْ نَهْيٌ أَوْ إِبَاحةً^[٢].

لَكِنَّ كَلَامَ الْمُؤْلِفِ صَحِيحٌ، فَإِذَا قَلَنا لِلطَّفْلِ الصَّغِيرِ: قُمْ أَحْضِرْ كَذَا وَكَذَا،
بِمَاذَا يُجِيبُ؟ يُجِيبُ بِالْفَعْلِ بِمَعْنَى: امْتِشَالِ الْطَّلَبِ، أَمَا إِذَا قُلَّنَا لَهُ: جَاءَ أَبُوكَ، فَهَذَا
يَفْعُلُ؟ يَهْسُ وَيَفْرُحُ تَصْدِيقًا لِلْخَيْرِ.

إِذْنَ يَجِدُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْإِنْشَاءِ وَالْخَبَرِ، فَفِي الْحَقِيقَةِ الْفَرْقُ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَامَّةِ
وَالْخَاصَّةِ، وَمَعْرُوفٌ عِنْدَ النَّاسِ كُلِّهِمْ، لَا أَحَدٌ يُنْكِرُ هَذَا، لَكِنْ يُبَدُّو لِي أَنَّا بَعِيدُو
عَنِ الْعَهْدِ عَنْ هَذَا الشَّيْءِ.

[١] قَوْلُهُ: «الْأَيَّانُ» جَمْعُ يَمِينٍ، وَلِلْفُقَهَاءِ رَحْمَهُ اللَّهُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ كِتَابٌ يُسَمُّونَهُ
كِتَابَ (الْأَيَّانُ وَالنُّذُورِ)، ذَكَرُوا فِيهِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْخَيْرِ الْمَحْضِ وَالْإِنْشَاءِ الْمَحْضِ، وَمَا
يُرَادُ بِهِ الْخَيْرُ وَالْمَنْعُ، وَمَا يُرَادُ بِهِ الْخَبَرُ الْمَطْلُقُ، ذَكَرُوا هَذَا وَفَصَّلُوهُ حَتَّىٰ إِنَّهُمْ قَالُوا:
إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لِزَوْجِهِ: إِنْ فَعَلْتِ كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ. يَقْصِدُ الْمَنْعَ فَفَعَلَتْ لَمْ تَطْلُقْ،
وَإِنْ قَصَدَ الْخَبَرَ، وَأَنَّهَا إِنْ فَعَلَتْ كَذَا فَهِي طالِقٌ، فَإِذَا فَعَلَتْهُ تَطْلُقُ، فَفَرَّقُوا بَيْنَ الْخَيْرِ
وَالْمَنْعِ وَبَيْنَ الْخَيْرِ الْمَجْرِدِ.

[٢] يَقُولُ الْمُؤْلِفُ رَحْمَهُ اللَّهُ: «وَالْإِنْشَاءُ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ إِبَاحةً» كَمَا سَيَّأَتِي، وَمَثَالُهُ
أَمْرُ الشَّرْعِ: افْعُلْ كَذَا، لَا تَفْعُلْ كَذَا، هَلْ مَقْامُكَ أَمَّا هَذَا الشَّيْءُ تَصْدِيقًا وَتَكْذِيبًا أَمْ
حُبٌّ وَبُغْضٌ، إِمَا أَنْ تُحِبَّ مَا أَمْرَكَ اللَّهُ بِهِ فَتَفْعَلُ، أَوْ تُبَغْضَ فَلَا تَفْعَلُ، لَا تَجِدُ مِنْ نَفْسِكَ
أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِهَذَا الشَّيْءِ تَصْدِيقًا وَتَكْذِيبًا، وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِهِ حُبًّا وَبُغْضًا.

وكما ذكره المفسرون بالكلام من أهل النظر والنحو والبيان.

ففي قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الزَّكُورَةَ وَأَزْكَعُوا مَعَ الْرِّكَعَيْنَ﴾ [البقرة: ٤٣]،
هذا كُلُّه إنشاء بلا شك، لأنَّه أمر؛ يعني: نوعاً من أنواع الإنشاء.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْقِرُوا الْزِّنَةَ﴾ [الإسراء: ٣٢]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفَسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِيقَ﴾ [الإسراء: ٣٣]، ﴿وَلَا تَبْخَسُوا أَنَاسَ أَشْيَاهُهُم﴾ [هود: ٨٥]، هذا إنشاء
نمُّي.

وفي قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦]، ﴿وَإِذَا حَلَّلْتُمْ فَاقْصَطَادُوا﴾
[المائدة: ٢]، ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الْصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠]، هذه إباحة.

فالخلاصة أنَّ الكلام ينقسم إلى قسمين، والمُؤلَّف يقول:

▪ خبر دائر بين النفي والإثبات، ويقابل الخبر بالنسبة للمخبر بالتصديق أو التكذيب.

▪ وإنشاء دائر بين الأمر والنهي والإباحة، يقابل بالمحبة أو البغض.



مَحْمُلُ الْوَاجِبِ عَلَى الْعَبْدِ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ



وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ لِلْعَبْدِ أَنْ يُثِبِّتَ اللَّهَ مَا يَحْبُّ إِثْبَاتُهُ لَهُ^[١] مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ^[٢]، وَيَنْفِي عَنْهُ مَا يَحْبُّ نَفْيُهُ عَنْهُ مِمَّا يُضَادُ هَذِهِ الْحَالَ.

وَلَا بُدَّ لَهُ فِي أَحْكَامِهِ مِنْ أَنْ يُثِبِّتَ خَلْقَهُ وَأَمْرَهُ فَيُؤْمِنَ بِخَلْقِهِ الْمُتَضَمِّنِ كَمَالَ قُدْرَتِهِ وَعُمُومَ مَسْيَّسَتِهِ^[٢].....

[١] هذا في باب الخبر، فلَا بُدَّ أَنْ يُثِبِّتَ اللَّهَ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ وَإِلَّا كَانَ مُكَذِّبًا بِالْخَبَرِ.

فَالَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ يَدٌ حَقِيقَةً هُلْ يُكَذِّبُونَ بِالْخَبَرِ أَمْ لَا؟ فِي الْوَاقِعِ هُمْ مُكَذِّبُونَ، الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَيْسَ اللَّهُ سَمْعٌ وَلَا بَصَرٌ يُكَذِّبُونَ بِالْخَبَرِ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يُثِبِّتَ إِلَيْنَا مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ.

[٢] قَوْلُهُ: «يُثِبِّتَ اللَّهَ مَا يَحْبُّ إِثْبَاتُهُ لَهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ» قَدْ يُقالُ: هُلْ أَثْبَتَ اللَّهَ لِنَفْسِهِ شَيْئًا مِنْ صِفَاتِ النَّقْصِ؟

الجواب: لا، إِذْنُ قَوْلِهِ: «مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ» بَيَانٌ لِلْوَاقِعِ: وَلَيْسَ قِيْدًا، إِذْ أَنْ جَمِيعَ الصِّفَاتِ الَّتِي أَثْبَتَهَا اللَّهُ لِنَفْسِهِ صِفَاتُ كَمَالٍ، وَيَنْفِي عَنْهُ مَا يَحْبُّ نَفْيُهُ عَنْهُ مَا يُضَادُ هَذِهِ الْحَالَ، وَهَذِهِ الْحَالُ هِيَ صِفَاتُ الْكَمَالِ.

[٣] النَّوْعُ الثَّانِي وَهُوَ الشَّرْعُ وَالْقَدْرُ قَالَ عَنْهُ: «وَلَا بُدَّ لَهُ فِي أَحْكَامِهِ مِنْ أَنْ يُثِبِّتَ

وَيُبَيِّنَ أَمْرُهُ الْمُتَضَمِّنَ بَيَانَ مَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَيُؤْمِنَ بِشَرْعِهِ وَقَدْرِهِ إِيمَانًا خَالِيًّا مِنَ الزَّلَلِ^[١].

وَهَذَا^[٢] يَتَضَمَّنُ التَّوْحِيدَ فِي عِبَادَتِهِ^[٣] وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ: وَهُوَ التَّوْحِيدُ فِي الْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعَمَلِ^[٤].

خَلْقَهُ وَأَمْرَهُ، فَيُؤْمِنَ بِخَلْقِهِ الْمُتَضَمِّنِ كَمَالَ قُدرَتِهِ وَعُمُومَ مَشِيشَتِهِ» كُلُّ هُنَّا فِي الشَّرْعِ وَالْقَدْرِ.

[١] «وَيُبَيِّنَ أَمْرُهُ الْمُتَضَمِّنَ بَيَانَ مَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ: مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ» ثُمَّ قَالَ إِجْمَاعًا: «وَيُؤْمِنَ بِشَرْعِهِ وَقَدْرِهِ إِيمَانًا خَالِيًّا مِنَ الزَّلَلِ».

[٢] هَذَا الَّذِي هُوَ الإِنْسَانُ.

[٣] يَتَضَمَّنُ التَّوْحِيدَ فِي عِبَادَتِهِ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ مِنْ بَابِ الْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ، وَهَذَا قَالَ: «وَهَذَا يَتَضَمَّنُ التَّوْحِيدَ فِي عِبَادَتِهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ: وَهُوَ التَّوْحِيدُ فِي الْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ».

[٤] الْمُؤْلِفُ رَحْمَةُ اللَّهِ كَتَبَ الْكِتَابَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ لِتَنْقِيَحِهِ، وَهَذَا يَكُثُرُ فِي كَلَامِهِ التَّرَادُفُ؛ فَالْقَصْدُ وَالْإِرَادَةُ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ: التَّوْحِيدُ بِالْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعَمَلِ، يَعْنِي: مَعْنَاهُ عِنْدَمَا تَصَلِّي تُوَحِّدُ اللَّهَ؛ الصَّلَاةُ عِبَادَةٌ؛ تُوَحِّدُ اللَّهَ فِي قَصْدِكَ، لَا تَقْصِدُ بِصَلَاتِكَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي عَمَلِكَ الَّذِي هُوَ الصَّلَاةُ لَا تَقْصِدُ بِهِ إِلَّا اللَّهُ، وَالْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ الْحَبْرُ يَتَضَمَّنُ التَّوْحِيدَ فِي الْعِلْمِ وَالْقَوْلِ، وَالتَّوْحِيدُ بِالْعِلْمِ وَالْقَوْلِ يَعْنِي: أَنْ تَعْلَمَ بِأَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ فِي أَسْمَائِهِ، وَوَاحِدٌ فِي صَفَاتِهِ، وَوَاحِدٌ فِي أَفْعَالِهِ وَهِيَ الرُّبُوبِيَّةُ، فَأَنْتَ الْآنُ تُوَحِّدُ لَا فِي الْقَصْدِ وَالْطَّلَبِ، وَلَكِنَّكَ تُوَحِّدُ كَمَا قَالَ الْمُؤْلِفُ فِي الْعِلْمِ وَالْقَوْلِ، يَعْنِي:

وَالْأَوَّلُ يَتَضَمَّنُ التَّوْحِيدَ فِي الْعِلْمِ وَالْقَوْلِ، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ سُورَةً «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [١]، وَدَلَّ عَلَى الْآخِرِ سُورَةً: «قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ» [٢].

وَهُمَا سُورَتَانِ الْإِخْلَاصِ، وَبِهِمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحةِ فِي رَكْعَتِيِ الْفَجْرِ [١] وَرَكْعَتِيِ الطَّوَافِ [٢] وَغَيْرِ ذَلِكَ.

عِلْمُكَ بِقَلْبِكَ أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ فِي صَفَاتِهِ، لَيْسَ لَهُ شَرِيكٌ، وَكَذِلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ: تُوَحَّدُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقَوْلِ، هُلْ مُرَادُ بِالْقَوْلِ الذِّكْرُ وَالْعِبَادَةِ؟ الجَوابُ: لَا، الْقَوْلُ الْخَبْرُ عَنِ اللَّهِ بَأْنَ تُوَحَّدَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَمَا وَحَدَّ نَفْسَهُ بِذَلِكَ.

[١] قَوْلُهُ: «كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ سُورَةً «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»» هُلْ هُوَ مِنْ بَابِ الْخَبْرِ أَمِ الْإِنْشَاءِ؟ الجَوابُ: أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْخَبْرِ الَّذِي يَطْلُبُ مِنَ الْعِلْمِ، وَالْإِخْلَاصِ فِيهَا هُوَ إِخْلَاصُ اللَّهِ بِصَفَاتِهِ:

[٢] وَفِي: «قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ ① لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ② وَلَا أَنْتُمْ عَنِيدُونَ مَا أَعْبُدُ ③ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ ④ وَلَا أَنْتُمْ عَنِيدُونَ مَا أَعْبُدُ ⑤ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِي» [الْكَافِرُونَ: ٦-١]، تَجُدُّ أَنَّ الْإِخْلَاصَ إِخْلَاصُ الْقُصْدِ وَالْإِرَادَةِ، «لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ⑥ وَلَا أَنْتُمْ عَنِيدُونَ مَا أَعْبُدُ»، فَأَنَّ أَخْلَاصَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِيمَنْ تَعْبُدُهُ، لَا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ، وَلَا نَعْبُدُ الْأَصْنَامَ لِكِنْ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» لَيْسَ فِيهَا عِبَادَةُ، وَلَكِنْ فِيهَا خَبْرٌ يَلْزِمُنَا نَحْوَهُ التَّصْدِيقُ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَهُمَا سُورَتَانِ الْإِخْلَاصِ، وَبِهِمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحةِ فِي رَكْعَتِيِ الْفَجْرِ وَرَكْعَتِيِ الطَّوَافِ وَغَيْرِ ذَلِكَ»، كَمَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِمَا فِي الْوَتْرِ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ، بَابُ اسْتِحْبَابِ رَكْعَتِيِ السَّنَةِ الْفَجْرِ، رَقمُ (٧٢٦).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْحَجَّ، بَابُ حِجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، رَقمُ (١٢١٨).

والثالثة، وفي الركعة الأولى يقرأ: «سَيِّعَ أَسْنَ رَبِّكَ الْأَغْلَى» [الأعلى: ١]، وكان الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يقرأ يهـا في ابتداء العمل بعد ركعتي الفجر، وبانتهاء العمل بالوـتـر، ويقترب بها في ركعتي الطواف؛ لأنَّ الحجَّ يُطلـب فيه الإخلاصُ خلافاً لقريشِ الـذـين يـلـبـونـ ويـقـولـونـ: «لـيـكـ لاـ شـرـيكـ هـوـ لـكـ، إـلاـ شـرـيكـاـ هـوـ لـكـ، عـلـكـ هـوـ مـاـ مـلـكـ».

خلاصهُ هذا الكلام أنَّ الـكـلامـ عمومـاـ إـماـ خـبـرـ وـإـماـ إـنـشـاءـ:

▪ والـخـبـرـ دائـرـ بـيـنـ النـفـيـ وـالـإـثـبـاتـ، وـيـقـابـلـ بـالـتـصـدـيقـ أوـ التـكـذـيبـ.

▪ والإـنـشـاءـ دائـرـ بـيـنـ الـأـمـرـ وـالـنـهـيـ وـالـإـبـاحـةـ، وـيـقـابـلـ بـالـإـرـادـةـ وـالـمـحـبـةـ أوـ الـكـراـهـةـ والـبـعـضـ؛ يعنيـ: أنـ المـأـمـورـ وـالـمـنـهـيـ إـماـ يـقـبـلـ وـيـحـبـ وـيـرـيدـ وـيـعـمـلـ، أوـ يـرـفـضـ الـعـمـلـ، فـلـيـسـ فـيـهـ تـصـدـيقـ وـتـكـذـيبـ.

والـمـؤـلـفـ يـقـولـ: إنـ سـوـرـةـ الـإـلـاـخـلـاصـ «قـلـ يـتـأـيـهـاـ الـكـفـرـوـنـ»، «قـلـ هـوـ آللـهـ أـحـدـ» تـضـمـنـتـ النـوـعـيـنـ:

▪ فالـتـيـ تـضـمـنـتـ الـخـبـرـ «قـلـ هـوـ آللـهـ أـحـدـ».

▪ والـتـيـ تـضـمـنـتـ الـإـنـشـاءـ «قـلـ يـتـأـيـهـاـ الـكـفـرـوـنـ»؛ لـأـنـهـاـ عـبـادـةـ إـخـلـاصـ وـقـضـدـ، «لـآـ أـعـبـدـ مـاـ تـعـبـدـوـنـ» ① يعنيـ: وإنـهاـ أـعـبـدـ اللهـ، «وـلـآـ أـنـتـ عـنـدـوـنـ مـاـ أـعـبـدـ» ②، وإنـهاـ تـبـعـدـوـنـ الـأـصـنـامـ، وـ«وـلـآـ أـنـتـ عـبـدـ مـاـ عـبـدـتـمـ» ③ يعنيـ: لاـ أـعـبـدـ عـبـادـتـكـمـ، وإنـهاـ أـعـبـدـ عـبـادـةـ شـرـعـهاـ اللهـ، «وـلـآـ أـنـتـ عـنـدـوـنـ مـاـ أـعـبـدـ» ④ كذلكـ «لـكـمـ دـيـنـكـمـ وـلـيـ دـيـنـ» ⑤ هذهـ هيـ الـبـرـاءـةـ كـامـلـةـ.

وـإـذـاـ قـالـ قـائـلـ: هـلـ يـعـدـ الـقـدـرـ مـنـ بـاـبـ الـإـنـشـاءـ؟

فَأَمَّا الْأَوَّلُ: وَهُوَ التَّوْحِيدُ فِي الصِّفَاتِ فَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ: أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِهَا وَصَفَّ بِهِ نَفْسَهُ وَبِهَا وَصَفَتْهُ بِهِ رُسُلُهُ [١]: نَفِيَا [٢] وَإِثْبَاتًا [٣]؛ فَعَيْشَتْ اللَّهُ مَا أَبْتَهَ لِنَفْسِهِ وَيَنْفِي عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ [٤].

فاجلواب: لا، فإن القَدَر بالنسبة لفعل الله من باب الخبر؛ لأنَّه فعله، لكن بالنسبة لفعل العَبْد فهو من باب الطلب؛ لأنَّه مأمورٌ بالإيمان بأنَّ الله تعالى خَلْقُه شاملٌ لكل شيءٍ، ومشيئته شاملةٌ لكل شيءٍ.

[١] أي الأصل الأول في باب التَّوْحِيد في الصِّفَاتِ أنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِهَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَبِهَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ نَفِيَا وَإِثْبَاتَا.

[٢] مثال النَّفِيِّ: وَصَفُ اللَّهُ «لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَفِّ» [١] [الشورى: ١١].

[٣] مثال الإثباتِ: «وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»، الآيةُ الْكَرِيمَةُ جمعت بين النَّوْعَيْنِ النَّفِيِّ والإثباتِ.

[٤] اعلم أن النَّفِيَ المَوْجُودَ في صِفَاتِ اللَّهِ يتضمنُ إثباتًا ليس نَفِيَا مُخْضًا، بل هو نَفِيٌّ بإثباتٍ ضِدَّهِ، هذه قاعدةٌ يحبُّ أن نَعْرِفَهَا، أن النَّفِيَ المَوْجُودَ في صِفَاتِ اللَّهِ يتضمنُ إثباتًا؛ لأنَّه لا يحصلُ الكمالُ إِلَّا بِذَلِكَ، وليس النَّفِيَ المَوْجُودُ في صِفَاتِ اللَّهِ تعالى نَفِيَا مُخْضًا.

إذا نظرنا إلى صفة الظُّلْمِ وهي من صِفَاتِ النَّفِيِّ: «وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا» [الكهف: ٤٩]، هل نقول: إنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُتَّصِفٌ بِانتِفَاءِ الظُّلْمِ عنْهُ انتِفَاءً مُجْرَدًا فقط، أم نقول: إنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ إِثْبَاتُ كَمَالِ عَدْلِهِ، وأنَّه لِكَمَالِ عَدْلِهِ لَا يَظْلِمُ؟ الصَّوابُ أن نقول: إنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ إِثْبَاتُ كَمَالِ عَدْلِهِ.

وإذا قلنا لرجل زَمِنْ ضَعِيفٌ: هذا الرَّجُل لا يظلم أحداً، وهو زَمِنْ ضَعِيفٌ لا يستطيع أن يتَعَدَّى على أحدٍ، هل يُعتبر هذا مَذْهَبًا؟

الجواب: لا؛ لأنَّه عاجزٌ عن الظُّلْم، وهذا يَقُولُونَ إن قول الشاعر:

يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ^(١) **قُبَيْلَةُ لَا يَغْدِرُونَ بِذَمَّةٍ وَلَا**

وفي قول الشاعر:

لَكِنْ قَوْمِي فِي إِنْ كَانُوا ذَوِي حَسَبٍ **لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا^(٢)**

قول الشاعر: «لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ»؛ أي: بعيدين عن الشر يَبَدِلُونَ أهل الظلُم مغفرةً، ومن إساءة أهل السوء إحساناً، ومعنى هذه الصفات، ليس فيهم شرًّا، وأيضاً إذا ظلمهم أحد قالوا: عفونا عنه.

يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً **وَمِنْ إِسَاعَةِ أَهْلِ السُّوءِ إِحْسَانًا**

عندما نقرأ هذه الأبيات نجد أن تقي الظلُم والجازاة بالمحشرة لمن ظلمهم، والإحسان لمن أساء إليهم صفاتٌ نقصٌ لهم؛ لأنَّهم عاجزون، وهذا قال:

شَنُوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُهْبَانًا **فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا**

إذن العجز هو ما يريدُه الشاعر؛ لأنَّ هؤلاء عاجزون لا يقدرون أن يأخذوا بحقِّهم.

(١) انظر: الحماسة الصغرى (ص: ٢١٦).

(٢) انظر: ديوان الحماسة (١/٥).

فإذا جعلت: «وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا» نفيًا مطلقاً فقط، فهو غير متضمن للكمال، وليس مذحاً.

فلو قال شخص: والله أنا عندي جدار يستند إليه الناس يلعنون ظهورهم ولا يظلمونه الجدار، فهل يكون نقصاً للجدار أنه لا يظلم أحداً؟ الجواب: أن هذا غير قابل بأن يظلم، فنفي الظلم عنه هنا لعدم القابلية، كنفي الظلم لقول الشاعر:

وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةً خَرَدِ

ونفي الظلم عن الله لا عجزاً ولا عدم قابلية؛ لأنَّه قادر على الظلم، لكنه سُبحانه وتعالى لكمال عدله منع الظلم عن نفسه: «يَا عَبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي
وَجَعَلْتُه بَيْنَكُمْ حُمَرَّمَا»^(١).

فقول المؤلف رحمة الله: «وَيَنْفِي عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ»، فإنه متضمن للإثبات، النفي الذي في صفات الله متضمن للإثبات وليس نفياً مخصوصاً، والنفي المخصوص ليس مذحاً؛ لأنَّ للنفي أسباباً فلا يكون مذحاً إلا إذا كان سبيلاً كما لا، فلا يظلم ربك أحداً لكماله، وقوله: «وَمَا رَبُّكَ يَغْنِفُ عَمَّا تَعْمَلُونَ» [النمل: ٩٣]، وذلك لكمال علمه وإحاطته ومراقبته، وقوله: «وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا يَنْهَا فِي سَيَّةٍ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ» [ق: ٢٨]، يعني: من تعجب وإعيا، وذلك لكمال قوته.

لكن لماذا لم يتعب؟ لأنَّه غير قابل أصلاً لذلك، فدلل هذا على أن النفي المخصوص ليس كما لا حتى يكون متضمناً للإثبات، والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والأدب، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧).